المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية - التجربة الماليزية نموذجا -

د .عيسى قروش
جامعة المسيلة

الملخص: تهدف هذه الدراسة الى ابراز اهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد ماليزيا باعتبارها واحدة من الاقتصاديات الصاعدة التي حققت قفزات اقتصادية هائلة خلال السنوات القليلة الماضية، تعتمد الدراسة على دراسة و تحليل مجموعة البيانات و الاحصائيات الرسمية التي تظهر مساهمتها في أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة كالناتج الداخلي الخام التوظيف، القيمة المضافة و الصادرات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ماليزيا، الناتج الداخلي ، الصادرات، التوظيف ، القيمة المضافة

Abstract : This study aims to highlight the importance and role of small and medium enterprises in the economy of Malaysia as one of the emerging economies that have achieved huge economic leaps in the last few years. The study is based on the presentation and analysis of the data set and official statistics, which show their contribution to the most important macroeconomic indicators of the state, as the Gross domestic product. Employment, Value Added and Exports.

Keywords: small and medium enterprises, Malaysia, GDP, exports, employment, value added

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الحلول وأكثرها نجاعة في مواجهة الكثير من المسائل الاقتصادية والاجتماعية، فالتجارب الدولية و البيانات الإحصائية من مختلف الاقتصاديات في العالم تؤكد بما لا يدع مجالا للشك والتأويل، بأنها المحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية ، و عنصرا فعالا لزيادة و تنويع القدرات الانتاجية ، بالإضافة الى قدرتها الفائقة في معالجة معضلتي الفقر والبطالة.

اشكالية الدراسة: تشير احدث الاحصائيات الرسمية حول طبيعة النسيج المؤسساتي لماليزيا انه يتشكل في اغلبه من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة تجاوزت حدود 98.5 % سنة 2016 ، و هو الامر الذي يدفع للتساؤل حول جدوى هذه المؤسسات ومدى مساهمتها الفعلية في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة، و على هذا الاساس تم صياغة اشكالية الدراسة على النحو التالي :

ما مدى اهمية و مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا؟

تقتضي الاجابة على هذه الاشكالية الرئيسية تقديم مؤشرات حقيقة و دلائل ملموسة من واقع الاقتصاد الماليزي تؤكد حقيقة الدور الذي تمارسه هذه المؤسسات و مكانتها الفعلية ضمن النسيج المؤسساتي بها و مساهمتها في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، و هو الأمر الذي سيتم بيانه و تفصيله من خلال هذا البحث.

أهمية و اهداف البحث: تنبع اهمية البحث من أهمية التجربة الاقتصادية الماليزية بالنسبة لدول العام الثالث خصوصا إذ يمكن أن تشكل نموذجا يقتدى به للنهوض بالاقتصاد و تحقيق التنمية المنشودة، فقد تحولت ماليزيا من بلد فقير يعاني من التبعية الاقتصادية إلى أكبر الدول انتاجا و تصديرا في منطقة جنوب شرقي آسيا، و ذلك كله كنتيجة لسلسلة الإصلاحات والتغييرات التي اقامتها الدولة في هيكلها الاقتصادي، و اتجاهها نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية و التغلب على المشاكل الاجتماعية خاصة مشكلتي البطالة و الفقر.

اما بخصوص أهداف البحث فترتبط بتقديم مجموعة من المؤشرات الاقتصادية من الواقع الماليزي والتي يمكن تقديمها للدول النامية أو ذات الاوضاع الاقتصادية المشابهة لها، لبيان أهمية الاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي .

أولا: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعد مسألة وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أولى المؤشرات التي تدل على أهميتها و مكانتها المميزة لدى مختلف الدول ذلك أن وضع تعريف محدد و واضح لها يجعل من السهل تمييزها عن باقي أنواع المؤسسات وبالتالي يمكن تقديم مختلف أشكال الرعاية والدعم لها بما يضمن تطويرها وتنميتها والاستفادة من مختلف المزايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها.

1.تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عملت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي في إطار سياستها الرامية إلى بناء فضاء اقتصادي موحد، على إيجاد تعريف موحد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتلاءم مع الخصائص الاقتصادية لكل الدول الأعضاء، و لذلك الغرض اقترحت اللجنة الأوربية بتاريخ 6 ماي 2003 تعريفا لها في إطار التوصية رقم (2003/361/CE) ، على أن يتم تعميم تطبيق بنود هذا التعريف في كامل دول الاتحاد بداية من جانفي 2005[1]، وقد ميز التعريف بين كل من المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وفقا للمعايير التي تظهر في الجدول التالي :

جدول رقم (01):تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأوربية.

البيان	عدد العمال	رقم الأعمال	أو	مجموع الميزانية
المؤسسات المصغرة	أقل من 10	أقل من 2 مليون أورو		أقل من 2 مليون أورو
المؤسسات الصغيرة	أقل من 50	أقل من 10 مليون أورو		أقل من 10 مليون أورو
المؤسسات المتوسطة	أقل من 250	أقل من 50 مليون أورو		أقل من 43 مليون أورو

Source: Jean-Luc Marteau ; Jean-Noël Combasson, La reprise des PME- projets, concrétisations et expériences, éd Lavoisier, Paris,2008, P,54.

تظهر بيانات الجدول أعلاه اعتماد الاتحاد الأوربي على ثلاثة معايير رئيسية لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مما يظهر بصورة جلية الأهمية القصوى التي أولتها دول الاتحاد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال رسم و بصورة واضحة الحدود الفاصلة بينها و بين المؤسسات الأخرى.

2.التعريف البريطاني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يستند التعريف البريطاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقرير لجنة (J.E.Bolton) والذي اعتمد منهجين في آن واحد لتعريفها، هما[2]:

✓ المنهج الإحصائي: والذي اعتمدت فيه اللجنة على المؤشرات الكمية المتمثلة في عدد العمال، حجم المبيعات وعدد الآليات، فعلى سبيل المثال حدد المشروعات الصغيرة في القطاع الصناعي بأنها كل المشاريع التي لا يزيد عدد العمال فيها عن 200 عامل (كمعدل أسبوعي لعدد العاملين)، أما في قطاع تجارة التجزئة فهي التي لا يزيد عدد عمالها عن 50 عامل وحجم مبيعاتها لا يتعدى مبلغ 315000 جنيه إسترليني، وفي قطاع النقل البري أن يكون لها أقل من 5 وسائط نقل.

✓ المنهج الاقتصادي: صنفت اللجنة في تقريرها المؤسسة الصغيرة بأنها:

- لها حصة سوقية صغيرة نسبيا في السوق الكلي.
- أنها تدار من قبل مالكيها.

- أنها مستقلا حيث لا تشكل جزءا من مشروع كبير وأن المالك لا يخضع لسيطرة خارجية في اتخاذ قراراته الأساسية .

3. التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: صدر أول تعريف أمريكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1953 حيث يحدد مفهومها بموجبه بأنها المؤسسات التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة كما لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، إلى جانب هذا تم ضبط التعريف باعتماد حدود عليا لعدد العمال وقيمة المبيعات السنوية تبعا للقطاع الذي تنشط ضمنه المؤسسة، والجدول الموالي يوضح التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا لمجال نشاطها[3].

جدول رقم (02): التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط

قطاع النشاط	المعيار	الحد الأعلى
مؤسسات الصناعات التحويلية	عدد العاملين	أقل من 500 عامل
مؤسسات التجارة بالجملة	عدد العاملين	أقل من 100 عامل
مؤسسات التجارة بالتجزئة	المبيعات السنوية	أقل من 5 مليون دولار
مؤسسات الخدمات	المبيعات السنوية	أقل من 5 مليون دولار
مؤسسات الزراعة	المبيعات السنوية	أقل من 0.5 مليون دولار
مؤسسات البناء	المبيعات السنوية	أقل من 17 مليون دولار

المصدر:ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، المشروعات الصغيرة و أثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن 2015،ص20.

يظهر الجدول أعلاه الاختلاف في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبعا لقطاع النشاط الاقتصادي الذي تنشط ضمنه، حيث كان عدد العاملين هو المعيار المستخدم في تعريفها بالنسبة لقطاعي الصناعات التحويلية وتجارة الجملة، بينما كان معيار المبيعات السنوية هو المعتمد في تعريفها بالنسبة قطاعات التجارة بالتجزئة ، الخدمات الزراعة و البناء، من جهة أخرى يظهر الجدول مستوى التباين في قيمة الحد الأعلى للمعيار المعتمد بين قطاع وآخر.

4.تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

قدم أول تعريف رسمي موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في اطار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ : 2001/12/12 [4]، حيث تعرف بموجبه بأنها:"كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات ومهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل ما بين 1 و 250 عامل و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 500 مليون دينار جزائري و تستوفي شروط الاستقلالية.

جدول رقم (03): التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (دج)	أو	مجموع الميزانية (دج)
المؤسسات المصغرة	أقل من 10	أقل من 20 مليون		أقل من 10 مليون
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون		أقل من 100 مليون
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار		من 100 مليون إلى 500 مليون

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على نصوص المواد :06،05، 07من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1427 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر،2001،ص6.

كما يبينه الجدول فإن التعريف الرسمي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرتكز على ثلاثة محاور رئيسة:عدد العمال، رقم الأعمال أو مجموع الميزانية، إضافة إلى شرط الاستقلالية و الذي مفاده حسب نص القانون التوجيهي السابق: بأن لا يكون أكثر من نسبة 25 % من رأس مال المؤسسة مملوك لمؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يستثنى التعريف السابق البنوك والمؤسسات المالية، شركات التأمين، الشركات المسعرة في البورصة الوكالات العقارية، شركات الاستيراد و التصدير ماعدا تلك الموجهة للإنتاج الوطني عندما يكون رقم أعمالها السنوي المحقق في عملية الاستيراد يقل عن ثلثي رقم الأعمال الإجمالي أو يساويه[5].

بداية من سنة 2017، تم تعديل التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك بعد صدور القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي يهدف حسب نص المادة الأولى منه إلى تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء و الإنماء والديمومة[6].

حافظ التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على بعض جوانب التعريف السابق كالحدود الدنيا والقصوى لعدد العمال و شرط الاستقلالية، بينما ادخل التعريف الجديد حدودا جديدة في الجوانب المالية المتعلقة برقم الأعمال و مجموع الميزانية، و يتضمن الجدول الموالي تفصيلا لهذا التعريف الجديد:

جدول رقم (04): التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (دج)	أو	مجموع الميزانية (دج)
المؤسسات الصغيرة جدا	أقل من 10	أقل من 40 مليون		أقل من 20 مليون
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون		أقل من 200 مليون
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 مليار		من 200 مليون إلى 1 مليار

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على نصوص المواد :08،09، 10 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، بتاريخ 11 يناير 2017، ص6.

نلاحظ من خلال الجدول ثبات الحدود المتعلقة بعدد العمال بالنسبة للشرائح الثلاثة (الصغيرة و المتوسطة والصغيرة جدا) بينما الحدود المالية فقد تم مضاعفتها جميعا مقارنة بما ورد في التعريف السابق لسنة 2001 ، نشير أيضا إلى أن هذا القانون تضمن مادة جديدة تعالج إشكالية تصنيف المؤسسة في حالة التعارض بين معيار عدد العمال و رقم الأعمال أو مجموع الميزانية، حيث تنص المادة 11 على انه :" إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها ، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها ، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها"[7].

5. بعض التعريفات الرسمية في دول مختلفة من إفريقيا،آسيا وأمريكا الجنوبية: بغرض تقديم أكبر قدر ممكن من التعريفات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نورد الجدول الموالي الذي يتضمن مجموعة التعريفات المعتمدة في عينة من دول آسيا، إفريقيا و أمريكا الجنوبية، وذلك وفقا لمعيار عدد العمال[8].

جدول رقم (05):بعض التعاريف الرسمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدولة	المؤسسة/ عدد العمال			
	صغيرة جدا	صغيرة	متوسطة	سنة اعتماد التعريف
غانا	5-1	29-5	99-29	2004
تونس	أقل من 10	49-10	99-50	1999
تنزانيا	5-1	10-6	20-11	2002
أوغندا	9-1	49-10	99-50	2002
المكسيك	10-1	49-11	99-50	2004
كوستاريكا	5-1	30-6	100-31	2004
تايلاند	9-1	49-10	199-50	2002

Source : Ondel'ansek Kay, Les Contrainte De Financement Des Pme En Afrique,These Phd en Economie Appliquée ,HEC Montréal ,CANADA ,2010,p15.

من خلال الجدول يمكن استنتاج أمرين أساسيين، أولهما هو الاختلاف والتباين في وضع حدود التعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى، أما الثاني فهو وجود تعريف رسمي لهذا النوع من المؤسسات في أغلب الدول، و هو الأمر الذي يعد مؤشرا يعكس درجة الاهتمام الذي تحظى به هذه المؤسسات.

ثانيا- الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الماليزي: على غرار العديد من الدول المتقدمة و النامية تسعى ماليزيا الى تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة من خلال الاستعانة بالمؤسسات الصغيرة ولمتوسطة و العمل على الاستفادة من مختلف المزايا المرتبطة بها، و هو ما سنبين معالمه من خلال استعراض بعض المؤشرات التي تعكس ذلك.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ماليزيا : مثلما تم الاشارة اليه سابق فإن وجود تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أي دولة في العالم يعتبر مؤشرا دالا على مدى اهمية هذه المؤسسات و درجة العناية التي توليها الدولة لها ، ضمن هذا السياق و ضعت ما ليزيا تعريفا رسميا لمؤسساتها الصغيرة و المتوسطة يعتمد على أساس الجمع بين معيار عدد العمال و حجم المبيعات معبرا عنه بالرينجيت الماليزي*، كما تم التفرقة وفقا لهذا التعريف بين المؤسسات المنتمية للقطاع الصناعي و المؤسسات الخدمية و باقي القطاعات الاخرى، و اجماليا يمكن توضيح جزئيات هذا التعريف من خلال الجدول التالي[9] :

جدول رقم(06) : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ماليزيا

البيان	مؤسسات مصغرة		مؤسسات صغيرة		مؤسسات متوسطة	
	عدد العمال	المبيعات	عدد العمال	المبيعات	عدد العمال	المبيعات
قطاع الصناعة	أقل من 5 عمال	أقل من 300000 رينجيت	من 5 إلى 75	من 300000 إلى 15 مليون	من 5 إلى أقل أو يساوي200	من 15 مليون إلى أقل أو يساوي 50 مليون
الخدمات و باقي القطاعات الاخرى			من 5 إلى 30	من 300000 إلى 3 مليون	من 30 إلى أقل أو يساوي75	من 3 مليون إلى 20 أقل أو يساوي مليون

Source : www.smecorp.gov.my/images/SMEAR/Appendix_4.pdf (consulter le 11/03/2018)

يظهر من خلال الجدول معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعتمدة في ماليزيا و التي دخلت حيز التنفيذ بداية من جانفي 2014 ، و الملاحظ هو اعتماد مزيج من المؤشرات الكمية النقدية المتمثلة في حجم المبيعات و غير النقدية التي

تشمل عدد العمال، كما نلاحظ التفريق بين القطاع الصناعي و باقي القطاعات الاخرى باعتباره من القطاعات التي تتميز بالكثافة في عدد العمال، و مما يلاحظ من خلال الجدول أيضا الفرق الواضح بين التعريف الماليزي و مختلف التعريف التي تم تقديمها سابقا خاصة بالنسبة للتعريف المعتمد في الجزائر و دول الاتحاد الأوربي حيث يظهر الفرق جليا في معيار عدد العمال

2. تعداد ونسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن اجمالي المؤسسات في ماليزيا: يتشكل النسيج المؤسساتي في ماليزيا في أغلبه من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ ان نسبتها وصلت حدود 98.5 % من إجمالي المؤسسات وفقا للإحصائيات الرسمية لسنة 2016، و من خلال الجدول الموالي يمكن توضيح تعدادها و نسبتها مقارنة مع المؤسسات كبيرة الحجم.

جدول رقم(07): نسبة و تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ماليزيا

نوع المؤسسة	2011		2016	
	العدد	النسبة الى إجمالي المؤسسات	العدد	النسبة الى إجمالي المؤسسات
مؤسسات مصغرة	492814	76	693670	75.3
مؤسسات صغيرة	129016	19.9	192783	20.9
مؤسسات متوسطة	16960	2.6	20612	2.2
إجمالي م صغيرة و متوسطة	638790	98.5	907065	98.5
المؤسسات كبيرة	9740	1.5	13559	1.5
إجمالي المؤسسات	648260	100	920624	100

Source : SME ANNUAL REPORT 2016/17 , p110, 114
Adresse internet http://www.smecorp.gov.my/images/SMEAR/ latest/2/Census%20 English_ FINAL. pdf

يظهر من خلال الجدول هيمنة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إجمالي المؤسسات في الاقتصاد الماليزي حيث تستحوذ على نسبة 98.5% من إجمالي المؤسسات مقابل 1.5% للمؤسسات كبيرة الحجم ، و مما يلاحظ من الجدول كذلك ان نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ان بدت ثابتة في ظاهرها خلال الفترة 2011-2016 إلا ان تمحص عدد المؤسسات يظهر النمو الكبير الذي عرفته خلال هذه الفترة حيث نجدها انتقلت من 638790 مؤسسة سنة 2011 إلى 907065 مؤسسة صغيرة و متوسطة سنة 2016 أي بزيادة تقدر ب 268275 مؤسسة و هو ما يوافق نسبة نمو فاقت حدود 41 % و هو ما يؤكد بصورة واضحة درجة و اهمية هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الماليزي.

3. توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على قطاعات النشاط الاقتصادي: تتغلل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كافة اوجه النشاط الاقتصادي في ماليزيا مع وجود بعض الفروقات نبينها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الماليزية على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي (2016)

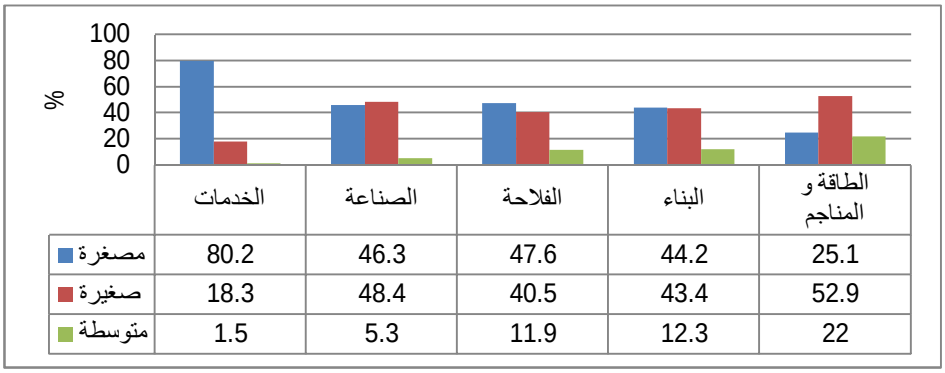

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: SME ANNUAL REPORT 2016/17,op.cit ,p115

يظهر الشكل بوضوح سيطرة المؤسسات المصغرة على قطاع الخدمات إذ أنها تستحوذ بمفردها على نسبة 80.2 % بينما تتوزع النسبة الباقية بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم ، بالنسبة لباقي القطاعات الاخرى فهي فنجدها موزعة بشكل متقارب جدا بين المؤسسات المصغرة و الصغيرة ما عدا بالنسبة لقطاع المناجم أين تتفوق المؤسسات الصغيرة على المصغرة بواق 52.9% مقابل 25.1 % للمؤسسات المصغرة ، مكا نلاحظ من خلال الشكل كذلك النسبة الضعيفة للمؤسسات متوسطة الحجم في مختلف القطاعات الاقتصادية و هو ما يعتبر مؤشرا دالا ان أغلب المؤسسات الماليزية إما مصغرة او صغيرة الحجم.

4. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الماليزية في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية: يمكن الاستدلال على اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مكانتها الحقيقة الاقتصاد الماليزي من خلال تحليل المعطيات الاحصائيات الرسمية التي تعكس مساهمتها في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة خصوصا الناتج الداخلي ، القيمة المضافة في الاقتصاد ، نسبة مساهمتها في الصادرات الاجمالية و مساهمتها في استقطاب العمالة و التوظيف

1.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الماليزية في خلق القيمة المضافة:

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مصدرا مهما لخلق القيمة المضافة في الاقتصاد الماليزي حيث انها تساهم بتوليد قيمة تعادل نصف ما تنتجه المؤسسات الكبيرة [10]، و من خلال الشكل الموالي يمكن توضيح تطور مساهمتها في القيمة المضافة مقارنة مع المؤسسات كبيرة الحجم و ذلك خلا الفترة بين 2010 و 2016[11]

شكل رقم(02) : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الماليزية في القيمة المضافة

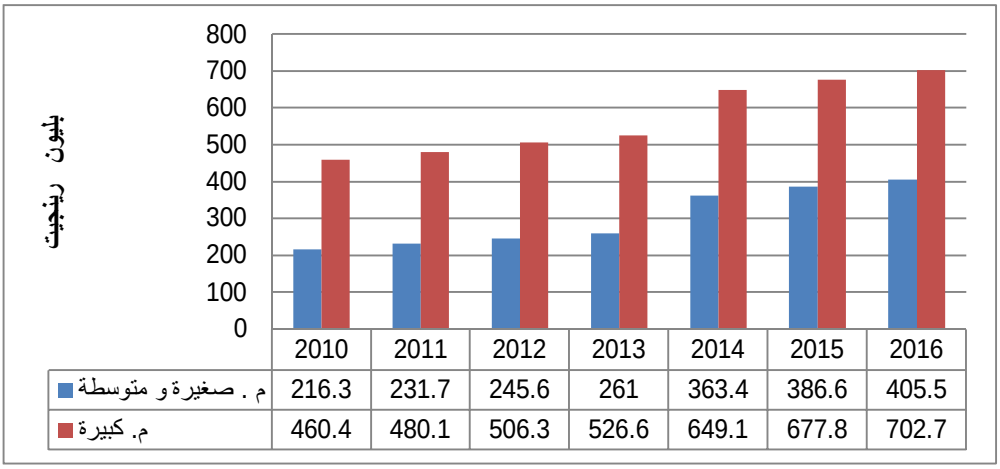

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
م . صغيرة و متوسطة	216.3	231.7	245.6	261	363.4	386.6	405.5
م. كبيرة	460.4	480.1	506.3	526.6	649.1	677.8	702.7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

-Department of Statistics, Malaysia ,Small and Medium Enterprises 2005-2013 .
-Department of statistics malaysia, press release Small and medium enterprises Gross domestic product2016 . adresse internet : https://www.dosm.gov.my (consulter le : 22/03/2018)

يظهر من خلال الشكل المنحى التصاعدي لحجم القيمة المضافة التي مصدرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الماليزي، حيث نجدها انتقلت من 216.3 بليون رينجيت ماليزي سنة 2010 لتصل الى حدود 405.5 بيون في نهاية سنة 2016، أي بزيادة قدرها 198.2 بليون رينجيت أو ما يعادل نسبة نمو قدر ب 87.4 %، و بالمقارنة مع ما تقدمه المؤسسات الكبيرة ان حجم ما تقدمه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يفوق نصف ما تقدمه المؤسسات الكبيرة و هو ما يؤكد أهمية هذه المؤسسات و دورها الهام في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الماليزي.

2.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الماليزية في الناتج الداخلي الخام: يعتبر نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام من المؤشرات الهامة التي تدل على اهمية و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاد أي دولة، و بالنسبة لماليزيا تشير الاحصائيات الرسمية المتاحة انها تساهم بنسبة تقارب حدود 36.6 % من اجمالي القيمة المضافة مقابل نسبة 63.4 % للمؤسسات الكبيرة ، و عموما يمكن توضيح تطور مساهمة المؤسسات الماليزية في القيمة المضافة خلال الفترة 2010 - 2016 من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الماليزية في الناتج الداخلي الخام

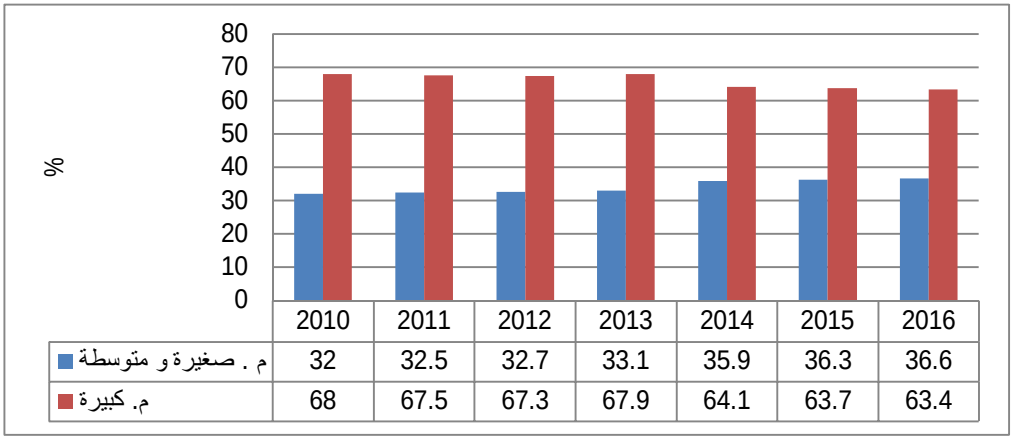

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
م . صغيرة و متوسطة	32	32.5	32.7	33.1	35.9	36.3	36.6
م. كبيرة	68	67.5	67.3	67.9	64.1	63.7	63.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

-Department of Statistics, Malaysia ,Small and Medium Enterprises 2005-2013 .
-Department of statistics malaysia, press release Small and medium enterprises Gross domestic product2016 . adresse internet : https://www.dosm.gov.my (consulter le : 22/03/2018(

يمكن تفصيل البيانات الواردة في الشكل أعلاه من خلال مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام وفقا لقطاع النشاط الاقتصادي المنتمية اليه الشكل التالي:

شكل رقم(04) : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الماليزية في الناتج الداخلي الخام حسب قطاع النشاط

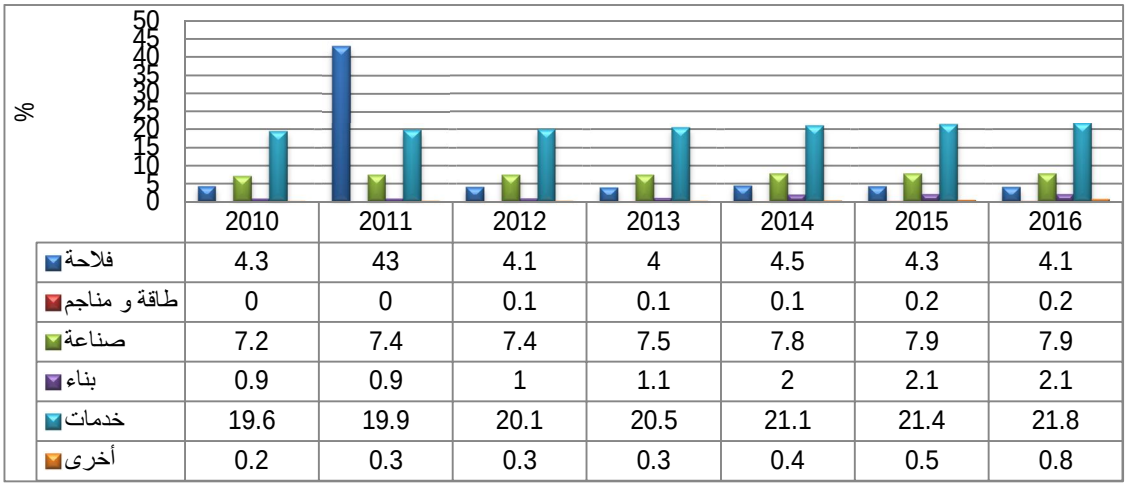

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
فلاحة	4.3	43	4.1	4	4.5	4.3	4.1
طاقة و مناجم	0	0	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2
صناعة	7.2	7.4	7.4	7.5	7.8	7.9	7.9
بناء	0.9	0.9	1	1.1	2	2.1	2.1
خدمات	19.6	19.9	20.1	20.5	21.1	21.4	21.8
أخرى	0.2	0.3	0.3	0.3	0.4	0.5	0.8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: SME ANNUAL REPORT 2016/17,op.cit ,p143

يظهر من خلال الشكل أن قطاع الخدمات يعتبر المساهم الرئيسي في الناتج الداخلي الخام بنسبة تراوحت بين 19.6 % و21.8 % يليه القطاع الصناعي بنسبة تتراوح بين 7.2 % 7.9 % ، و في المرتبة الثالثة من حيث الاهمية يأتي القطاع

الفلاحي من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة تتراوح بين 4 % و 4.5% أما بالنسبة للقطاعات الاخرى فمساهمتها ضعيفة الى معدومة في بعض الحالات حيث يبلغ أقصاها في قطاع البناء بنسبة لم تتجاوز حدود 2.1 % فقط.

3.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الماليزية في التوظيف: تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصورة فعالة في استقطاب اليد العاملة حيث ان توظف ما يزيد عن نسبة 65.5 % من اجمالي القوى العاملة في ماليزيا ، و بخصوص تطور مساهمتها في التوظيف يمكن تفصيلها من خلال الشكل الموالي[12]:

شكل رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التوظيف

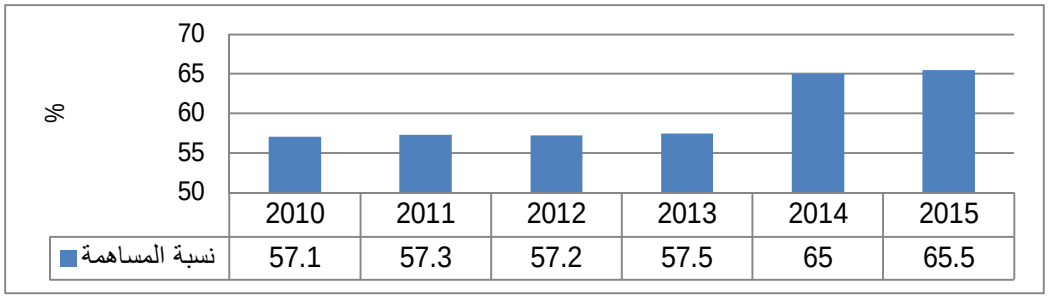

SOURCE : SME ANNUAL REPORT • 2015/16 , p31. Adresse internet http://www.smecorp.gov.my/images/Publication/Annual-report/2015_2016/BI_byChapter/SME%20AR%202015-16%20Chapter%202.pdf

يظهر الشكل اعلاه أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التوظيف ، و التي تعكسها من جهة نسبة العمالة بها والتي ومن جهة ثانية النمو المتزايد لهذه النسبة حيث نجدها انتقلت 57.1 %سنة 2010 لتصل حدود 65.5 % في نهاية سنة 2015 وهو الامر الذي يؤكد أهمية و فعالية هذا النوع من المؤسسات في استقطاب اليد العاملة و بالتالي المساهمة في الحد من اكثر معضلات الاقتصاد المتمثلة في ظاهرة البطالة، بكل ما يرتبط بها من مشاكل اقتصادية و اجتماعية.

4.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات: يمكن توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إجمالي الصادرات الماليزية من خلال البيانات التي يتضمنها الشكل الموالي.

شكل رقم(06) : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات

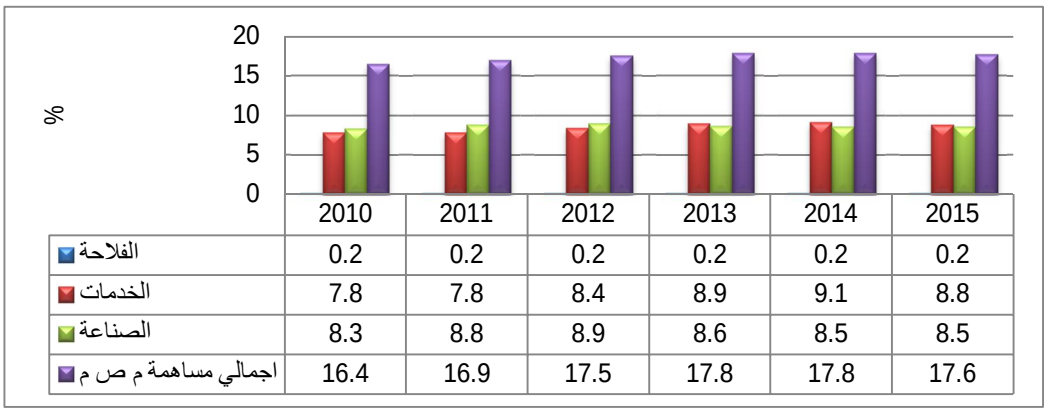

SOURCE : SME ANNUAL REPORT • 2015/16 , p29. Adresse internet http://www.smecorp.gov.my/images/Publication/Annual-report/2015_2016/BI_byChapter/SME%20AR%202015-16%20Chapter%202.pdf

يوضح الشكل (06) نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اجمالي الصادرات الماليزية خلا الفترة بين 2010 و 2015 ، حيث يظهر انها تساهم بنسبة تراوحت بين 16.4% و 7.6 %خلا هذه الفترة، و بخصوص توزيع الصادرات حسب قطاع النشاط نجد المؤسسات الناشطة في قطاع الخدمات تحتل الصدارة بنسبة بلغت حدود 9.1 % في سنة

2014، يليها المؤسسات الصناعية بنسبة تراوحت بين 8.3% كأدنى معدل في سنتي 2010 و نسبة 8.9% كأعلى حد مسجل في سنة 2013، و اخيرا المؤسسات العاملة في القطاع الفلاحي التي عرفت نسبة مساهمتها استقرارا خلال الفترة بين 2010 و 2015 بمعدل لم يتجاوز حدود 0.2 % فقط .

الخاتمة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في اقتصاد ماليزيا تتجلى من خلال نسبتها العالية ضمن النسيج المؤسساتي للدولة و التي تفوق حدود 98.5 % ، كما تظهر كذلك في قدرتها على خلق الوظائف و المساهمة في معالجة مشكلة البطالة حيث أنها تستقطب بمفردها نسبة تفوق حدود 65% من اجمالي اليد العاملة في الدولة ، بجانب ذلك تبرز اهميتها من خلال مساهمتها في القيمة المضافة حيث أنها تولد ما يزيد عن 406 بليون رينجيت ماليزي و هو رقم يفوق نصف ما تساهم به المؤسسات الكبيرة الحجم ، أما بالنسبة للصادرات و الناتج الداخلي الخام فهما مؤشرات اقتصاديان يبرزان بوضوح كذلك أهمية و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث انها تساهم بنسبة تفوق 17.6% من إجمالي الصادرات و ما يزيد عن 36.6% بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

قائمة المراجع و الإحالات:

[1] Jean-Luc Marteau ,Jean-Noël Combasson, La reprise des PME- projets, concrétisations et expériences, éd Lavoisier, Paris,2008, P,54.

[2] محمود حسين الوادي، المشروعات الصغيرة، ماهيتها و التحديات الذاتية فيها، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص 72.

[3] ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، المشروعات الصغيرة و أثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن 2015،ص20.

[4] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1427 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص8.

[5] المادة 27 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سابق،ص ص 8،9.

[6] القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، بتاريخ 11 يناير 2017، ص5.

[7] المادة 11 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، بتاريخ 11 يناير 2017، ص6.

[8] Ondel'ansek Kay, Les Contrainte De Financement Des Pme En Afrique,These Phd en Economie Appliquée ,HEC Montréal ,CANADA ,2010,p15.

[*] الرينجيت (Ringgit) هي عملة ماليزيا يرمز لها اختصارا ب RM ، (1رينجيت = 0.253461 دولار أمريكي بتاريخ مارس 2018)

[9] www.smecorp.gov.my/images/SMEAR/Appendix_4.pdf (consulter le 11/03/2018)

[10] Department of Statistics, Malaysia ,Small and Medium Enterprises 2005-2013 .

[11] Department of statistics malaysia, press release Small and medium enterprises Gross domestic product2016 . adresse internet : https://www.dosm.gov.my (consulter le : 22/03/2018)

[12] SME ANNUAL REPORT • 2015/16 , p31. Adresse internet http://www.smecorp.gov.my/images/Publication/Annual-report/2015_2016/BI_byChapter/SME%20AR%202015-16%20Chapter%202.pdf